

ثم نورد عن المحدثين فيه اما النقص لو ارد عليهم اي المحدثين  
 فلا صحابنا ان يتولوا ولو لكم ان في العداول اي الثقات كما هي  
 عبارتهم انما من تحت مبيتي للجهد اي عن سند ما ارسله وتفصيل  
 ما اجمده وكشوف ما استره والهمله فاستدالي من لا يقبل عنده وعند  
 غيره وهو القم هو قول من الثلاثة غير من عدمه من فعل ذلك فان  
 ننازع في عدمه من فعل هذا لا تخيانا للمسلمين ومحمد على العمل  
 والرواية عن لا يجوز العمل برواية ولا الرواية بما رواه قلت لا  
 يعزب عنك ان هذا النقص لا يتم الا بعد نفران من نقض به قابل  
 انه لا يقبل الا مرسل من ارسل عن ثقة عنده او ثقة مجمع عليه والذي  
 تعذر ان الزيد يري يقولون بقبول المرسل مطلقا كالحنفية وفي شرح  
 الغاية وغيرها ان قبول المرسل مطلقا راي المتناهي الملة الزيدية وقال  
 المصنف في الروض الباسم في كفا التاويل ما لفظه فالزيد يتر ان لم  
 يقبلوا كفا التاويل وضاقة قبول المرسل من يقبلهم وان لم يقبلوا  
 المجهول قبلوا مرسل من يقبله ولا يفرق بينهم من كثر عن هذا البتة  
 وهذا يدل على ان حديثهم اي الزيد يبيد في مرتبة لا يقبلها الا من جمع  
 بين قبول المرسل بل المتأطبع وقبول الجاهل وقبول كفا التاويل  
 والنساق من اهل التاويل انتهى بلنظر فكيف يتم لهم هنا هذا الجواب  
 القاضيان مرسلهم لا يكون الا عن يرسل عن الثقات وقال ايضا  
 قد بينا ان الزيد يلوحج الناس الى قبول المبتدعة وان مدرك حديثهم  
 على من يخالفهم

على من يخالفهم وان كثير من المتهم نضوا على قبول كفا التاويل وادعوا الى اجتماع  
 على ذلك وان الملة الزيدية يعقلون مرسلهم ولذلك كالمصروف الموثق  
 والامام يحيى والفاصين يروون القاضية عبد الله بن زيد وشيخه هذا انتهى  
 بلفظ قلت ومراده بالمؤيد احمد بن الحسين الهاروني ولكن الذي رايت  
 في خطبة التجريد له ما لفظه وعندنا لا يحل لاحد ان يروي الحديث  
 عن رسول الله صلى الله عليه واله الا اذا سمع من فم المحدث العدل تحفظ  
 في حديثه كما سمع فان كان اماما تلقاه بالقبول وان كان غيرهما فذلك  
 اثر رواه غير مرسل وصح سنة فان المرسل عندنا وعند عامة الفقهاء  
 لا يقبل ولقد اذكرت قواما ممن لا يتم يروون عن رسول الله صلى الله عليه واله  
 ولا تحفظون السنن فاقبلت اخبارهم ولا يقبلها عنهم لعدم حفظهم للاسناد  
 انتهى بلفظ **جواب المحدثين على هذا النقص انهم لا يثبتون اطلاق**  
**اسم القبيح على مثل هذا** فلا يتم قولهم ان عدمه القبول اتمه للمرسل  
 بغيره لان هذه المسئلة اي الارسال عن ليس بعدل ظنية محتلو فيها  
**فلمرسل ان يعتقال المرسل غير مقبول** فيرسل عنه ويعتقد ان عدمه  
**من سمعه البحث** لكن لا يخفى ان هذا الصنيع نوع من سلك الشريعة  
 التسخلة التهمة فان جا المرسل بلفظ التريض كروي وخوخ والبلوغ  
 بلغنا كذا **فظاهر** انه لم يجزه وعدمه الجزم باعت على البحث على الراوي  
**فان يصدق فيه** انه بلغه سو كان صحيحا او ضعيفا وان كان الراوي  
**له مجرد حجاب** بل لا ينبغي ان ياتي بتلك الا لفظ الامع القدر في الراوي